

## أطر قانونية جديدة لتنظيم الإعلام في سلطنة عمان

ويتم تحديد الموضوعات التي يحظر نشرها من خلال قانون المطبوعات والنشر، قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون ولائحته التنفيذية. وقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وقانون الإحصاء والمعلومات وقانون الجزاء العماني.

وتسري هذه القوانين على المؤسسات الإعلامية التي يقع مقرها داخل السلطنة وتنشر إصداراتها داخلها، والتي تملك وتدير محطات إذاعية وتلفزيونية، كما تشمل المؤسسات الإعلامية التي يقع مقرها خارج البلاد فيما تنشر إصداراتها داخل عمان ولها ممثلون داخل السلطنة، والتي حصلت على ترديد إذاعي محلي لتبث في السلطنة مثل إذاعة مونتني كارلو الفرنسية، وبي.بي.سي البريطانية وغيرها.

1079

ترخيصاً منحت لوسائل الإعلام في العام الماضي من بينها العديد من التصاريح للمصنّفات الإعلامية

وانتهت وزارة الإعلام مؤخراً من صياغة قانون موحد للإعلام، يهدف إلى جمع مختلف أنماط الإعلام تحت مظلة قانون واحد.

ووصل عدد التراخيص الممنوحة لوسائل الإعلام في العام الماضي إلى ما يقارب 1079 ترخيصاً؛ من بينها العديد من التصاريح للمصنّفات الإعلامية، بحسب ما ذكر على بن خلفان الجابري وكيل وزارة الإعلام في تصريحات سابقة.

وشدّت الوزارة منصفة إعلامية عبارة عن بوابة إلكترونية ضخمة ذات محتوى فري، تتضمن روابط مرتبطة بالموقع لكل من وكالة الأنباء العمانية والصحف والهيئات العاملة للإذاعة والتلفزيون والإذاعات الخاصة، وانطلقت بثلاث لغات؛ هي: العربية والإنجليزية والفرنسية، ومن المفترض أن تتوسع لتشمل لغات عالمية أخرى.

## إيقاف صحافيين في سكاى نيوز لخرقهم قواعد كورونا

أنها لن تكون على الهواء لمدة ستة أشهر".

وكتبت بيرلي عبر حسابها على تويتر "لقد ارتكبت خطأ كبيراً، وأنا أسفة".

كاي بيرلي انضمت إلى سكاى نيوز عام 1988 وهي من بين مقدمي البرامج المؤسسين في القناة

وأضافت "لقد اتفقت اليوم مع سكاى نيوز على التراجع عن دوري الإذاعي لفترة للتفكير، من الواضح لي أننا جميعاً نكافح ضد فيروس كورونا وأن علينا جميعاً واجب الالتزام بالحزم بالقواعد".

ونوهت بيرلي التي انضمت إلى سكاى نيوز عام 1988 "كنت من بين مقدمي البرامج المؤسسين في سكاى نيوز. لا أحد أكثر فخراً مني بسمعة قناتنا، وبالمتفرفين في فريقنا، وبالتأثير الذي نتركه". مضيفة "أتطلع بشدة لأن أكون قادرة على مواصلة مسيرتي التي استمرت 32 عاماً مع سكاى نيوز عندما أعود".



كاي بيرلي ممنوعة من الظهور ستة أشهر

مسقط - أصدرت الحكومة العمانية، الأحد، قراراتين وزاريتين لتنظيم الصحافة والمؤسسات الإذاعية والتلفزيونية والإلكترونية والتي تسري أحكامها على اللائحة التنفيذية لقانون المطبوعات والنشر في عُمان.

ويتضمن القرار الأول الذي أصدره عبدالله بن ناصر الحراسي وزير الإعلام العماني، مزاولة مهنة استيراد أو بيع أو نشر المطبوعات الإلكترونية وتقديم طلب الترخيص بوكالة أنباء إلكترونية، وتنظيم مهنة الصحافة الإلكترونية، والعمل كمراسل وكالة الأنباء الإلكترونية.

ونص القرار على قيام المشمولين به بتنظيم أوضاعهم خلال 3 أشهر من تاريخ صدوره.

ويقع على عاتق القائمين على الإعلام الإلكتروني في عمان، الالتزام بالعادات والتقاليد والثقافة المجتمعية وتنظيم العمل ما بين الإعلام التقليدي والإلكتروني لضمان التنوع الإعلامي وتنظيم عملية نشر المواقع الإلكترونية الأجنبية بالبلاد لحماية وحفظ الهوية الوطنية والقيم والعادات المجتمعية في البلاد.

وقضى القرار الوزاري الثاني بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون؛ بحيث لا يتعارض ترخيصها مع قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 18 لسنة 2019.

ويجب على المنشآت الإذاعية أو التلفزيونية الإلكترونية القائمة تسوية أوضاعها خلال 3 أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار.

ويص النظام الأساسي للدولة على أن "حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون". وتقول المادة (31) من النظام أن "حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو بمس بامن الدولة أو بسبيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه".

وأكد منسق الجمعية بکردستان العراق أن اعتقال الصحافيين داليا كمال وهادي حسن وبرهم جمال كان أثناء تواجدهم بإحدى الأسواق الشعبية في السلطانية، لإعداد تقرير عن الوضع المعيشي هناك، لافتاً إلى أن "القوة صادرت معدات السكار، واقتادته إلى جهة مجهولة".

كما اقتحمت قوة أمنية، قبل أسبوع، مبنى قناة "إن.آر.تي" في السلطانية وحطمت بعض محتوياته وصارت معدات تستخدم في العمل الصحافي، ثم أغلقت المقر وانتشرت أمام بوابته

ومنعت دخول الصحافيين العاملين في القناة إليه، وهذا الفعل المستنكر، الموقف بالصور، يعد انتهاكاً للمواثيق الدولية التي تكفل حرية الصحافة.

وبالتوازي مع عملية الإحتكام، أصدرت وزارة الثقافة في حكومة الإقليم قراراً بوقف بث قناة "إن.آر.تي" مدة أسبوع، وأصفت تغطيتها للاحتجاجات التي سقط خلالها قتيلين والعشرات من المصابين من المظاهرين، بأنها "تصرفات غير مسؤولة"، بينما عمدت السلطات إلى قطع خدمة الإنترنت عن بعض المناطق ومنع الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

كما منعت القوات الأمنية وسائل الإعلام من تغطية المظاهرات التي شهدها قضاء رانية في السلطانية يومي السبت والأحد، مع توارد الأخبار حول اعتقال صحافيين. ورغم إطلاق سراح معظمهم، إلا أن مجموعة أخرى من الصحافيين لا يعرف عددهم بقوا رهن الاعتقال.

بدوره، استنكر مرصد الحريات الصحافية اتباع السلطات في الإقليم لأساليب التهيب والتضييق على عمل وسائل الإعلام والصحافيين في تغطية الاحتجاجات الحالية، ودعا إلى التوقف فوراً عن هذه الأفعال الماداة والانتهاك الصارخ لحرية التعبير والعمل الصحافي.

ويؤشر المرصد إلى أن سجل سلطات إقليم كردستان ينطوي على انتهاكات عدة بحق الصحافيين ووسائل الإعلام العاملة في محافظات الإقليم، دون أن تكون مهتمة، على الأقل، بتحسين صورتها في هذا المجال أمام الرأي العام المحلي والدولي من خلال اتخاذ إجراءات جادة في التوقف عن تلك الانتهاكات التي تتكرر في أوقات الأزمات.

## وسائل الإعلام عدوة لسلطات كردستان طالما تغطي المظاهرات

### عدم التزام الصحافيين بالرقابة الذاتية يعني مواجهة الاعتقال



استهداف مكرر لقناة "إن.آر.تي"

عقوبة المتهم حسب المادة سواء بالسجن لمدة لا تزيد عن 7 سنوات أو الحبس أو الغرامة.

وأفادت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق، السبت، أن "قوات الاسبايش تواصل استهداف الطواقم الصحافية والإعلامية، إذ اعتقلت كادر قناة كردستان 24 أثناء أدائه مهامه داخل

سوق شعبي في السلطانية". وأكد منسق الجمعية بکردستان العراق أن اعتقال الصحافيين داليا كمال وهادي حسن وبرهم جمال كان أثناء تواجدهم بإحدى الأسواق الشعبية في السلطانية، لإعداد تقرير عن الوضع المعيشي هناك، لافتاً إلى أن "القوة صادرت معدات السكار، واقتادته إلى جهة مجهولة".

كما اقتحمت قوة أمنية، قبل أسبوع، مبنى قناة "إن.آر.تي" في السلطانية وحطمت بعض محتوياته وصارت معدات تستخدم في العمل الصحافي، ثم أغلقت المقر وانتشرت أمام بوابته

ومنعت دخول الصحافيين العاملين في القناة إليه، وهذا الفعل المستنكر، الموقف بالصور، يعد انتهاكاً للمواثيق الدولية التي تكفل حرية الصحافة.

وبالتوازي مع عملية الإحتكام، أصدرت وزارة الثقافة في حكومة الإقليم قراراً بوقف بث قناة "إن.آر.تي" مدة أسبوع، وأصفت تغطيتها للاحتجاجات التي سقط خلالها قتيلين والعشرات من المصابين من المظاهرين، بأنها "تصرفات غير مسؤولة"، بينما عمدت السلطات إلى قطع خدمة الإنترنت عن بعض المناطق ومنع الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

كما منعت القوات الأمنية وسائل الإعلام من تغطية المظاهرات التي شهدها قضاء رانية في السلطانية يومي السبت والأحد، مع توارد الأخبار حول اعتقال صحافيين. ورغم إطلاق سراح معظمهم، إلا أن مجموعة أخرى من الصحافيين لا يعرف عددهم بقوا رهن الاعتقال.

بدوره، استنكر مرصد الحريات الصحافية اتباع السلطات في الإقليم لأساليب التهيب والتضييق على عمل وسائل الإعلام والصحافيين في تغطية الاحتجاجات الحالية، ودعا إلى التوقف فوراً عن هذه الأفعال الماداة والانتهاك الصارخ لحرية التعبير والعمل الصحافي.

ويؤشر المرصد إلى أن سجل سلطات إقليم كردستان ينطوي على انتهاكات عدة بحق الصحافيين ووسائل الإعلام العاملة في محافظات الإقليم، دون أن تكون مهتمة، على الأقل، بتحسين صورتها في هذا المجال أمام الرأي العام المحلي والدولي من خلال اتخاذ إجراءات جادة في التوقف عن تلك الانتهاكات التي تتكرر في أوقات الأزمات.

والبغنية أصبحت تحاضر حول حرية الرأي".

ويقول متابعون لأوضاع الإعلام في كردستان العراق، إن العمل الصحافي قد يبدو أقل خطراً في الإقليم عند مقارنتها بالمدن العراقية الأخرى والكثير من مناطق الشرق الأوسط الأخرى، ولكن

كلما تصاعد التوتر السياسي الداخلي في الإقليم، زادت المخاطر على وسائل الإعلام فيه. وفي ظل حالة الإفلات من العقاب عن اعتداءات تتم بحق الصحافة، ومنها القتل والإجراق المتعمد للمقرات، التزم غالبية الصحافيين بممارسة رقابة ذاتية عند تناول موضوعات مثل الدين وانعدام العدالة الاجتماعية والفساد المرتبط بمسؤولين متنفذين.

كما تسعى جهات عديدة في الإقليم إلى إصدار قوانين تسهل استهداف الصحافيين، حيث كشف رئيس كتلة التغيير في مجلس النواب العراقي، يوسف محمد في أكتوبر الماضي، بأن

كتلة الحزب الديمقراطي الكردستاني في برلمان الإقليم تعد مقترح قانون لحاسبة أي شخص يمكن أن ينتقد سلطة الإقليم، وهو ما من شأنه أن يعطي شرعية للحملة المنهجية ضد الصحافيين والناشطين.

ونوه محمد بوجود تراجع خطير للحقوق والحريات في الإقليم، حيث شنّت سلطات الإقليم قبل مدة حملة لاختطاف صحافيين ومعلمين وناشطين طالبوا بحقوقهم في مسألة توفير الرواتب للموظفين ومكافحة الفساد في مناطق نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل ودهوك.

ويتعبر القانون الذي يجري إعداده نكسة خطيرة في الحريات الصحافية، فمقترح القانون يقضي بحاسبة أي شخص ينتقد أو يكتب أي منشور يعبر فيه عن عدم احترام ما يسمونه بالـ"قيادات الحزبية" والحكم عليه حسب المادة 226 من قانون العقوبات العراقية رقم 111 لسنة 1969 والذي ينص على

كلما تصاعد التوتر السياسي الداخلي في إقليم كردستان العراق، زادت المخاطر على وسائل الإعلام والصحافيين وهو ما أثبتته الأحداث الأخيرة في الإقليم حيث تعمل القوات الأمنية على تغطية المظاهرات والأوضاع المعيشية بكل الطرق الممكنة رغم مخالفتها للقوانين والدستور العراقي.

أربيل - ارتفعت وتيرة استهداف الصحافيين ووسائل الإعلام مع انطلاق المظاهرات في عدة مناطق بإقليم كردستان العراق، ولم تقتصر محاولات إسكات الصحافيين على منعهم من تغطية المظاهرات فقط، بل شملت أيضاً كل من يتحدث عن الوضع المعيشي، ويات وسائل الإعلام عدواً للسلطات فشرعت للقوات الأمنية عرقلة عملها بكل الطرق الممكنة.

إضافة إلى صحافيين وناشطين إعلاميين آخرين ومهاجمة مقرات وسائل إعلام. وتحول الإقليم إلى مصدر تهديد للصحافيين والإعلاميين بعد أن كانوا يلجأون إليه من مختلف المناطق العراقية للحفاظ على سلامتهم إثر تعرضهم مع عائلاتهم لتهديدات واعتداءات بسبب قيامهم بعملهم في تغطية المظاهرات، والمفارقة أن السلطات العراقية في بغداد التي لم تستطع تأمين الحماية للصحافيين باتت تتهم نظيرتها في أربيل بمخالفة القوانين والدستور العراقي الذي يضمن حرية الصحافيين والعمل الإعلامي.

وطالب النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي، حسن الكعبي، سلطات الإقليم بإطلاق سراح الصحافيين في قناة "العراقية" أمين أحمد وسيروان بارزان، اللذان اعتقلا على خلفية تغطيتها للتظاهرات في السلطانية، واتهم حكومة الإقليم بانتهاج "سياسة عنف واعتقالات" مخالفة للدستور.

وانتقد صحافيون وإعلاميون سياسة الكيل بمكيالين في حديث المسؤولين العراقيين وتعاملهم مع الصحافة، فقال الصحافي شاهو القرداغبي "النائب الأول لرئيس مجلس النواب حسن الكعبي عن التيار الصدري يقول: الاعتقالات وسياسة العنف التي تنتهجها حكومة الإقليم غير قانونية ومخالفة للدستور وقوانين حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي".

وأضاف القرداغبي في تغريدة على حسابه في تويتر "جماعة جرة الأذن وتنظيف ساحات التظاهر من الجوكرية

وطالت حملة الاعتقالات التي قامت بها قوات الأمن الكردستاني "الاسبايش" في الأيام الأخيرة مراسلي قناة "العراقية" بعد اعتقال طواقم فضائيات "روداو" و"بيام"، و"قناة كردستان 24"

أربيل - ارتفعت وتيرة استهداف الصحافيين ووسائل الإعلام مع انطلاق المظاهرات في عدة مناطق بإقليم كردستان العراق، ولم تقتصر محاولات إسكات الصحافيين على منعهم من تغطية المظاهرات فقط، بل شملت أيضاً كل من يتحدث عن الوضع المعيشي، ويات وسائل الإعلام عدواً للسلطات فشرعت للقوات الأمنية عرقلة عملها بكل الطرق الممكنة.

إضافة إلى صحافيين وناشطين إعلاميين آخرين ومهاجمة مقرات وسائل إعلام. وتحول الإقليم إلى مصدر تهديد للصحافيين والإعلاميين بعد أن كانوا يلجأون إليه من مختلف المناطق العراقية للحفاظ على سلامتهم إثر تعرضهم مع عائلاتهم لتهديدات واعتداءات بسبب قيامهم بعملهم في تغطية المظاهرات، والمفارقة أن السلطات العراقية في بغداد التي لم تستطع تأمين الحماية للصحافيين باتت تتهم نظيرتها في أربيل بمخالفة القوانين والدستور العراقي الذي يضمن حرية الصحافيين والعمل الإعلامي.

وطالب النائب الأول لرئيس البرلمان العراقي، حسن الكعبي، سلطات الإقليم بإطلاق سراح الصحافيين في قناة "العراقية" أمين أحمد وسيروان بارزان، اللذان اعتقلا على خلفية تغطيتها للتظاهرات في السلطانية، واتهم حكومة الإقليم بانتهاج "سياسة عنف واعتقالات" مخالفة للدستور.

وانتقد صحافيون وإعلاميون سياسة الكيل بمكيالين في حديث المسؤولين العراقيين وتعاملهم مع الصحافة، فقال الصحافي شاهو القرداغبي "النائب الأول لرئيس مجلس النواب حسن الكعبي عن التيار الصدري يقول: الاعتقالات وسياسة العنف التي تنتهجها حكومة الإقليم غير قانونية ومخالفة للدستور وقوانين حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي".

وأضاف القرداغبي في تغريدة على حسابه في تويتر "جماعة جرة الأذن وتنظيف ساحات التظاهر من الجوكرية

وطالت حملة الاعتقالات التي قامت بها قوات الأمن الكردستاني "الاسبايش" في الأيام الأخيرة مراسلي قناة "العراقية" بعد اعتقال طواقم فضائيات "روداو" و"بيام"، و"قناة كردستان 24"

وأقلت الشرطة العراقية القبض على أحد عناصر تنظيم داعش يعمل على بث الإصدارات الخاصة بالعمليات الإرهابية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، وتشغيل مقاطع الفيديو الخاصة بذبح وقتل المدنيين في محافظة كركوك شمال شرقي البلاد.

وقالت وكالة أنباء العراق في بيان، إن المعتقل كان يعرض "أفلام ذبح" لترويج المواطنين خلال سيطرة داعش على مناطق في كركوك. كان كما كان يقدم هذه الفيديوهات عن طريق شاشة

كبرى "في أحد أسواق محافظة كركوك لتخويف وزرع الرعب داخل نفوس المواطنين".

وبحسب البيان، اشترك الإرهابي في عمليات ضد القوات الأمنية في قاطع أمري، وضبطت بحوزته أقراص ذاكرة عليها مقاطع مصورة وإصدارات تخص العمليات الإرهابية، التي كانت تنفذها عصابات داعش بحق المواطنين.

واستفاد التنظيم من مواقع التواصل الاجتماعي لتصدير دعايته، وشكلت استراتيجية التنظيم في هذا الإطار خرقاً لأدبيات التنظيمات

## اعتقال مسؤول دعائي لتنظيم داعش في كركوك

كبرى "في أحد أسواق محافظة كركوك لتخويف وزرع الرعب داخل نفوس المواطنين".

وبحسب البيان، اشترك الإرهابي في عمليات ضد القوات الأمنية في قاطع أمري، وضبطت بحوزته أقراص ذاكرة عليها مقاطع مصورة وإصدارات تخص العمليات الإرهابية، التي كانت تنفذها عصابات داعش بحق المواطنين.

واستفاد التنظيم من مواقع التواصل الاجتماعي لتصدير دعايته، وشكلت استراتيجية التنظيم في هذا الإطار خرقاً لأدبيات التنظيمات

كبرى "في أحد أسواق محافظة كركوك لتخويف وزرع الرعب داخل نفوس المواطنين".

وبحسب البيان، اشترك الإرهابي في عمليات ضد القوات الأمنية في قاطع أمري، وضبطت بحوزته أقراص ذاكرة عليها مقاطع مصورة وإصدارات تخص العمليات الإرهابية، التي كانت تنفذها عصابات داعش بحق المواطنين.

واستفاد التنظيم من مواقع التواصل الاجتماعي لتصدير دعايته، وشكلت استراتيجية التنظيم في هذا الإطار خرقاً لأدبيات التنظيمات

كبرى "في أحد أسواق محافظة كركوك لتخويف وزرع الرعب داخل نفوس المواطنين".

وبحسب البيان، اشترك الإرهابي في عمليات ضد القوات الأمنية في قاطع أمري، وضبطت بحوزته أقراص ذاكرة عليها مقاطع مصورة وإصدارات تخص العمليات الإرهابية، التي كانت تنفذها عصابات داعش بحق المواطنين.

واستفاد التنظيم من مواقع التواصل الاجتماعي لتصدير دعايته، وشكلت استراتيجية التنظيم في هذا الإطار خرقاً لأدبيات التنظيمات

كبرى "في أحد أسواق محافظة كركوك لتخويف وزرع الرعب داخل نفوس المواطنين".

وبحسب البيان، اشترك الإرهابي في عمليات ضد القوات الأمنية في قاطع أمري، وضبطت بحوزته أقراص ذاكرة عليها مقاطع مصورة وإصدارات تخص العمليات الإرهابية، التي كانت تنفذها عصابات داعش بحق المواطنين.

واستفاد التنظيم من مواقع التواصل الاجتماعي لتصدير دعايته، وشكلت استراتيجية التنظيم في هذا الإطار خرقاً لأدبيات التنظيمات

كبرى "في أحد أسواق محافظة كركوك لتخويف وزرع الرعب داخل نفوس المواطنين".

وبحسب البيان، اشترك الإرهابي في عمليات ضد القوات الأمنية في قاطع أمري، وضبطت بحوزته أقراص ذاكرة عليها مقاطع مصورة وإصدارات تخص العمليات الإرهابية، التي كانت تنفذها عصابات داعش بحق المواطنين.

واستفاد التنظيم من مواقع التواصل الاجتماعي لتصدير دعايته، وشكلت استراتيجية التنظيم في هذا الإطار خرقاً لأدبيات التنظيمات

كبرى "في أحد أسواق محافظة كركوك لتخويف وزرع الرعب داخل نفوس المواطنين".

وبحسب البيان، اشترك الإرهابي في عمليات ضد القوات الأمنية في قاطع أمري، وضبطت بحوزته أقراص ذاكرة عليها مقاطع مصورة وإصدارات تخص العمليات الإرهابية، التي كانت تنفذها عصابات داعش بحق المواطنين.

واستفاد التنظيم من مواقع التواصل الاجتماعي لتصدير دعايته، وشكلت استراتيجية التنظيم في هذا الإطار خرقاً لأدبيات التنظيمات